⚖️ الحزمة التشريعية الشاملة لدعم وتمثيل المصريين بالخارج ⚖️

✍️ إعداد: هاني شنودة بدري – مرشح المصريين بالخارج لمجلس النواب 2025

🗓️ تاريخ الإصدار: مايو 2025

مقدمة تعريفية:

"من حق كل مصري في الخارج أن يتمتع بتمثيل سياسي حقيقي، وأن يحصل على خدمات قنصلية متكاملة، وأن يُحترم انتماؤه الوطني في كل مكان. تقدم هذه الحزمة التشريعية كمشروع قانون متكامل، يعكس التزام الدولة بتفعيل هذه الحقوق بشكل ملموس، بعيدًا عن الوعود الانتخابية، مع ضمان التنفيذ الفوري لهذه القوانين."

✍️ ⚖️ الرؤية العامة ⚖️ ✍️

"نظرًا للزيادة المستمرة في أعداد المصريين المقيمين بالخارج، ودورهم الحيوي كمصدر قوة وطنية واقتصادية، تهدف هذه الحزمة التشريعية إلى تلبية احتياجاتهم المتنوعة. تُعد هذه المبادرة خطوة حاسمة نحو تحقيق العدالة الدستورية في التمثيل النيابي، وتوفير خدمات قنصلية وتعليمية واقتصادية تتماشى مع تطلعات الجاليات المصرية في الخارج".

وتهدف الحزمة إلى بناء صلة قانونية دائمة وفعالة بين الدولة وأبنائها في الخارج، من خلال منظومة تشريعية شاملة، تضمن الحقوق، وتُفعّل المشاركة، وتواكب التغيرات الرقمية والتنموية، بما يعكس مكانة المواطن المصري بالخارج كشريك أصيل في التنمية الوطنية.

🎯 الأهداف الاستراتيجية للحزمة التشريعية 🎯

🏛️ تحقيق تمثيل نيابي فعّال وعادل للمصريين بالخارج لضمان تأثير صوتهم في صنع السياسات الوطنية.

💻 تحسين الوصول إلى الخدمات القنصلية والتعليمية من خلال تطوير منصات رقمية وتوفير خدمات أسرع وأكثر كفاءة.

💵 تعزيز الاقتصاد الوطني عبر تشجيع التحويلات المالية الرسمية وتوفير أدوات استثمارية محفّزة للمغتربين.

🌍 تطوير آليات العمل القنصلي والدبلوماسي لضمان تقديم خدمات عالية الجودة وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطنين بالخارج.

👨‍🏫 تعميق الروابط الثقافية والتعليمية بين أبناء الجاليات المصرية وهويتهم الوطنية من خلال منصات تعليمية وفعاليات ثقافية.

📌 🧭 الفئات المستهدفة بالحزمة التشريعية: من أجل تمثيل شامل وخدمات عادلة 🧭 📌

- 🌍 أكثر من 14 مليون مواطن مصري مقيم بالخارج، في مختلف القارات والمجتمعات.
- 🎓 أبناء الجاليات المصرية في مراحل التعليم المختلفة داخل نظم تعليمية أجنبية أو بديلة.
- 💼 المستثمرون، المحولون، الطلاب، و المهنيون، أصحاب المساهمات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة.
- 🏛️ الجهات الحكومية المعنية بشؤون المصريين بالخارج مثل وزارات الخارجية، الهجرة، التعليم، المالية، و الهيئة الوطنية للانتخابات.

🕊️ 🔷 القيمة المُضافة للدولة المصرية :وطن أقوى بفضل أبنائه بالخارج 🔷 🕊️

- 💵 تعزيز موارد الدولة من النقد الأجنبي عبر رفع نسبة التحويلات الرسمية وتحويلها إلى أدوات تنموية.
- 🌍 تحسين الصورة الذهنية لمصر خارجيًا من خلال أداء خدمي راقٍ ومواكب للعصر.
- 📊 توسيع القاعدة الضريبية والاستثمارية دون فرض أعباء جديدة على المواطن، من خلال تشريعات ذكية ومُحفّزة.
- 🗣️ ضمان وجود صوت مصري وطني بالخارج يُعبّر عن مصالح الجاليات في المحافل السياسية، ويُعزز الانتماء للوطن الأم.

⚖️ 📦 مكونات الحزمة التشريعية: قوانين جديدة وتعديلات جوهرية 📦 ⚖️

أولًا: مشروعات القوانين الأربعة الجديدة

- 📜 **قانون تبسيط الإجراءات القنصلية**: يهدف إلى تسهيل الإجراءات القنصلية للمصريين بالخارج، من خلال رقمنة الخدمات القنصلية وتطوير البنية التحتية الرقمية.
- 💸 **قانون دعم التحويلات المالية الرسمية**: يشجع المصريين بالخارج على تحويل الأموال من خلال القنوات الرسمية عبر تقديم حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية.
- 🎓 **قانون إنشاء منصة تعليمية موحدة للمصريين بالخارج**: يوفر منصة تعليمية رقمية للمصريين بالخارج تتيح لهم الوصول إلى مناهج تعليمية مصرية مع دعم فني وتفاعلي.
- 🏫 **قانون إنشاء مدارس مصرية بالخارج**: يهدف إلى إنشاء مدارس مصرية في الدول التي تضم أكبر تجمعات للمصريين لتوفير تعليم معتمد على المناهج المصرية.

ثانيًا: التعديلات القانونية والتنظيمية الخمسة

- 🏛️ **تعديل قانون مجلس النواب**: تخصيص مقاعد للمصريين بالخارج في مجلس النواب، وإنشاء لجنة دائمة لتمثيلهم ومتابعة قضاياهم.
- 🖥️ **تعديل القوانين المنظمة للانتخابات والتصويت الإلكتروني**: تسهيل التصويت الإلكتروني للمصريين بالخارج، وإنشاء قاعدة بيانات مستقلة لهم لضمان مشاركتهم في الانتخابات بشكل فعال وآمن.
- 🏦 **تعديل قانون الاستثمار لدعم المصريين بالخارج**: توفير حوافز ضريبية وجمركية للمصريين العائدين من الخارج الراغبين في الاستثمار داخل مصر، مع تسهيل الإجراءات لهم عبر منصات إلكترونية.
- 👩‍💼 **تعديل قانون الخدمة المدنية لتحسين أداء البعثات**: تحسين أداء الموظفين القنصليين والسفارات، وتقديم تقييم سنوي للأداء وتكريم الموظفين المتميزين.
- 🌐 **تعديل اللائحة التنفيذية لوزارة الخارجية لتطوير آليات التواصل**: إنشاء منصات إلكترونية وخطوط ساخنة لتسهيل التواصل بين المصريين بالخارج والسفارات، وتوفير دعم متواصل لهم.

⚖️ 📘 الحزمة التشريعية الشاملة لدعم وتمثيل المصريين بالخارج 📘 ⚖️

👯 📜 📈 من القنصليات للتحويلات والتعليم... قوانين بتمس حياتنا وبتحمي حقوقنا 📈 📜 👯

📘 المشروع الأول 📘

📜 قانون القنصلية الذكية: تبسيط الإجراءات وربط المصريين بالخارج إلكترونيًا 📜

المادة (1): التعريف

📑 يُقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالخدمات القنصلية: كافة الإجراءات والمعاملات الرسمية التي تُقدّم من قبل السفارات والقنصليات المصرية بالخارج، وتشمل:

- 🛂 إصدار وتجديد جوازات السفر
- ✍️ التوكيلات
- 💍 التصديقات
- 📋 تسجيل الوقائع المدنية
- 📜 الشهادات الرسمية

المادة (2): رقمنه الخدمات القنصلية

🖥️ تلتزم وزارة الخارجية بإنشاء وتفعيل منصة إلكترونية مركزية موحدة تقدم جميع الخدمات القنصلية خلال مدة لا تتجاوز 12 شهرًا، وتشمل:

- 🌐 واجهة متعددة اللغات
- 🔒 الربط الآمن بالبيانات الحكومية
- 💳 الدفع الإلكتروني وتتبع الطلبات

المادة (3): الوحدات القنصلية المتنقلة

🚗 تنشأ وحدات قنصلية متنقلة تعقد مرتين شهريًا على الأقل، وتزور المدن البعيدة عن مقرات السفارات والقنصليات.

🤝 يمكن التعاون مع جمعيات المصريين بالخارج لتحديد مواقعها.

المادة (4): مدة تقديم الخدمة

⏳ 7 أيام عمل للخدمات الإلكترونية

⚡ 3 أيام لحالات الاستعجال (بقرار السفير أو القنصل العام)

المادة (5): الرسوم والمعاملة

🚫 يُمنع تحصيل أي رسوم إضافية غير منصوص عليها

🧾 يُصدر إيصال رسمي ورقي أو إلكتروني

🔁 تُراجع الرسوم سنويًا مع مراعاة دخل الجاليات

المادة (6): الرقابة البرلمانية

📊 تقدم وزارة الخارجية تقريرًا نصف سنويًا للجنة شؤون المصريين بالخارج يتضمن:

- 🧾 عدد الخدمات
- 😊 رضا المواطنين
- ⚠️ العقبات والتجاوزات

المادة (7): الجزاءات

⚖️ يُحال أي موظف يتعمد التعطيل أو تحصيل رسوم غير قانونية للتحقيق ويُعاقب وفقًا للقانون.

المادة (8): النشر والتنفيذ

📩 يُنشر القانون في الجريدة الرسمية ويُعمل به في اليوم التالي، وتُصدر اللوائح التنفيذية خلال 60 يومًا.

✅ **السند الدستوري:**

- المادة :(88) تلتزم الدولة برعاية المصريين بالخارج
- المادة :(87) الحق في الخدمات العامة

📊 **الأثر المتوقع:**

- تقليل وقت الانتظار والمعاناة القنصلية.
- تغطية جغرافية أوسع لخدمة المناطق النائية.
- تعزيز ثقة المواطن في القنصلية والدولة.

💰 التكلفة التقديرية: (بناءً على تقديرات عام 2025)

•إعداد المنصة الإلكترونية المركزية :متوسط 15 مليون جنيه.

•الوحدات القنصلية المتنقلة 1.5 :مليون جنيه سنويًا لكل وحدة (قابلة للتدرج حسب التوسع).

🌍مدى الحاجة الاجتماعية والتقنية:

•الحاجة شديدة في دول مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا نظرًا لتباعد المسافات.

•توفر تكنولوجيا الدفع الإلكتروني و ربط قواعد البيانات يجعل التنفيذ ممكنًا فورًا.

📍 نماذج واقعية للتطبيق 📘

✈️نموذج واقعي في "دنفر – كولورادو "

مواطن مصري في دنفر – كولورادو احتاج لعمل توكيل رسمي لأمه في مصر .أقرب قنصلية كانت تبعد 12ساعة بالسيارة. بعد صدور قانون القنصلية الذكية، تم إنشاء وحدة قنصلية متنقلة تزور المدينة مرتين شهريًا، وبتنجز المعاملات في أقل من 20 دقيقة.

🎯 أثر التطبيق:

•تقليل الوقت والجهد للمغتربين.

•تحسين الوصول للخدمات.

📍 نموذج واقعي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

في دبي، كان المغتربون يواجهون صعوبة في الحصول على خدمات قنصلية بسبب تباعد المسافات .بعد تطبيق نموذج مشابه للقنصلية الذكية، تم إنشاء مراكز قنصلية متنقلة تزور المدن البعيدة شهريًا وتقدم خدمات مثل تجديد جوازات السفر والتصديقات.

👩‍💼 أثر التطبيق:

•تقليل الوقت والجهد للمغتربين.

•تحسين ربط المغتربين بالدولة الأم مصر.

ما يحتاجه قانون تبسيط الإجراءات القنصلية لتطبيقه:

- ⚖️ مراجعة قانونية لتحديد كيفية تطبيقه بالتوازي مع قانون الخدمة المدنية لضمان تنفيذ الإجراءات بكفاءة.

- 🚰 التأكد من التوافق مع المادة 88 من الدستور التي تتعلق بتوفير خدمات فعّالة للمواطنين في الخارج.
- 💻 التعاون مع الجهات المعنية مثل وزارة الخارجية لتطوير البنية التحتية الرقمية.

📘 المشروع الثاني 📘

💵 📜 قانون التحويلات الوطنية: من المغترب مباشرة إلى الوطن، رسميًا وآمنًا 📜 💵

المادة (1): الهدف

🎯 يهدف هذا القانون إلى تشجيع المصريين المقيمين بالخارج على تحويل أموالهم من خلال القنوات الرسمية، بما يُساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي للدولة المصرية.

المادة (2): الحوافز الضريبية

💡 تُعفى التحويلات المالية التي تتم من خلال القنوات الرسمية من أي ضرائب مباشرة أو غير مباشرة.

المادة (3): الإعفاءات الجمركية

🚫 يُعفى المصريون العائدون من الخارج من الرسوم الجمركية مرة واحدة على الأمتعة الشخصية.

المادة (4): تخفيض رسوم التحويل

💼 تلتزم الحكومة، بالتنسيق مع البنك المركزي المصري، باتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض رسوم التحويلات المالية من الخارج.

المادة (5): التحويل الذكي

📱 تطوير تطبيق إلكتروني موحد لتحويل الأموال يتكامل مع النظام المصرفي المصري.

المادة (6): العائد الاستثماري

💰 البنوك المصرية تلتزم بطرح شهادات ادخار مخصصة للمصريين بالخارج، بالدولار الأمريكي أو الجنيه المصري، بعوائد تنافسية.

المادة (7): التقارير السنوية

📊 تُعد وزارة المالية، بالتعاون مع البنك المركزي، تقريرًا سنويًا يُعرض على لجنة الخطة والموازنة ولجنة شؤون المصريين بالخارج بمجلس النواب.

المادة (8): الادخار الوطني

💡 يُنشأ برنامج اختياري للادخار بالدولار للمصريين بالخارج، يضمن استرداد المبالغ المحولة بذات العملة أو ما يعادلها بالجنيه المصري.

المادة (9): النشر والتنفيذ

📩 يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره، وتُصدر اللوائح التنفيذية خلال ستين يومًا من تاريخ العمل به.

✅ السند الدستوري:

- **المادة :(27) تشجيع الاستثمار وتحفيز الاقتصاد**
- **المادة :(88) كفالة حقوق المصريين بالخارج**

📊 الأثر المتوقع:

- **زيادة التحويلات الرسمية بنسبة 20 – 30٪**
- **تقليل الاعتماد على السوق السوداء**
- **توفير أدوات ادخارية واستثمارية للمغتربين**

💰 التكلفة التقديرية: (بناءً على تقديرات عام 2025)

- **تطوير التطبيق الوطني للتحويلات 12 – 10 :مليون جنيه**
- **تكلفة الإعفاءات الضريبية قابلة للاسترداد عبر زيادة التدفقات الرسمية**

🌍 مدى الحاجة الاجتماعية والتقنية:

- **غالبية المغتربين يعتمدون على التحويلات اليدوية والمكاتب غير الرسمية**
- **الدولة تملك الإمكانات التقنية و البنكية لإنشاء النظام بسرعة**

📍 نموذج واقعي للتطبيق 💵

💶 في "ميلانو – إيطاليا":

شاب مصري كان يحوّل فلوس لأهله عبر قنوات غير رسمية .بعد تطبيق القانون، بدأ يحوّل رسميًا، ويحصل على شهادة ادخار بالدولار من بنك مصري.

🎯 أثر التطبيق:

•زيادة الأمان في التحويلات.

•العائد مضمون.

ما يحتاجه قانون دعم التحويلات المالية الرسمية لتطبيقه:

- 📑 تعديل قوانين الضرائب لضمان إعفاء التحويلات من أي رسوم أو ضرائب غير قانونية، وفقًا للمادة 27 من الدستور التي تشجع الاستثمار.
- 🏦 التنسيق مع البنك المركزي لتنفيذ التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالتحويلات.

📘 المشروع الثالث 📘

🖥️ 📜 قانون التعليم الرقمي لأبناء الجاليات: المدرسة المصرية في بيتك بالخارج 📜 🖥️

المادة (1): الهدف

🎯 يهدف هذا القانون إلى دعم أبناء المصريين المقيمين بالخارج تربويًا وأكاديميًا، وتعزيز ارتباطهم بـ الهوية الوطنية، من خلال توفير محتوى تعليمي رسمي ومتكامل قائم على مناهج وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

المادة (2): إنشاء المنصة الرقمية

🖥️ تُنشئ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني منصة تعليمية رقمية تتضمن دروسًا، اختبارات، ومصادر تعليمية متاحة لجميع أبناء المصريين بالخارج.

المادة (3): المحتوى التعليمي

📚 يتم توفير محتوى تعليمي مطابق للمناهج المصرية EG، مع مراعاة الفروق الثقافية واللغوية بين البلدان.

المادة (4): التفاعل مع المعلمين

💻 تتيح المنصة الرقمية تفاعل الطلاب مع المعلمين عبر الإنترنت، مما يضمن توافر الدعم الأكاديمي المستمر.

المادة (5): الشهادات الأكاديمية

🎓 **يتم منح شهادات تعليمية معتمدة من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لجميع الطلاب الذين ينهون دراستهم عبر المنصة الرقمية.**

المادة (6): إشراك أولياء الأمور

👪**تتيح المنصة لأولياء الأمور متابعة تقدم أبنائهم الدراسي من خلال تقارير دورية تحتوي على تقييمات الأداء والأنشطة التعليمية.**

المادة (7): التحديث المستمر للمحتوى

🔄 **تلتزم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بتحديث المناهج والمحتوى التعليمي على المنصة بما يتماشى مع التطورات الأكاديمية والتكنولوجية.**

المادة (8): النشر والتنفيذ

📩**يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره، وتُصدر اللوائح التنفيذية خلال 60يومًا من تاريخ العمل به.**

✅ **السند الدستوري:**

- **المادة :(19) الحق في التعليم الجيد**
- **المادة :(80) حقوق الطفل في التعليم والانتماء**

📊 **الأثر المتوقع:**

- **تمكين عشرات الآلاف من الأطفال من التعلم وفقًا لـ المناهج الوطنية**
- **الحد من الانفصال الثقافي واللغوي للأجيال الثانية والثالثة**

💰 **التكلفة التقديرية: (بناءً على تقديرات عام 2025)**

- **إنشاء المنصة 20 :مليون جنيه**
- **التشغيل والدعم الفني سنويًا 10 :مليون جنيه**

🌍 **مدى الحاجة الاجتماعية والتقنية:**

- **فجوة تعليمية كبيرة تواجه الجاليات**
- **التعليم الرقمي أثبت نجاحه بعد كورونا في تحسين الوصول للخدمات التعليمية**

📍 **نموذج واقعي للتطبيق**🖥️

💶في "جدة – السعودية":

أسرة مصرية لم تجد مدرسة مصرية قريبة .ابنتهم دخلت على المنصة الجديدة، وبدأت تذاكر أونلاين مناهج مصر، وتحضر امتحانات معتمدة وهي في البيت.

🎯أثر التطبيق:

- التعليم المصري أصبح يوصل لحد عندهم.
- الانتماء الوطني أصبح أقوى.

ما يحتاجه قانون إنشاء منصة تعليمية موحدة للمصريين بالخارج لتطبيقه:

- 📘 مراجعة وتعديل اللائحة التنفيذية للتأكد من أن المنصة تتماشى مع المادة 19 من الدستور التي تضمن حق التعليم للجميع.
- 🖥️ التأكد من ملاءمة المنهج للطلاب المصريين في الخارج وتوفير الدعم الفني اللازم لهم.

📘 المشروع الرابع 📘

🏫 📜 قانون مدارس مصر في الخارج: تعليم وطني... خارج الحدود 📜 🏫

المادة (1): الهدف

🎯 يهدف هذا القانون إلى إنشاء مدارس مصرية في الدول التي تضم أكبر عدد من الجاليات المصرية، وذلك لتوفير تعليم رسمي يعتمد على المناهج المصرية.

المادة (2): تحديد المواقع

📍 تُحدد وزارة التعليم بالتنسيق مع وزارة الخارجية الأماكن التي سيتم فيها إنشاء المدارس، مع التركيز على الدول التي تحتضن أكبر تجمعات للمصريين.

المادة (3): المناهج التعليمية

📚 تعتمد المدارس على المناهج المصرية المعتمدة، مع تخصيص حوافز لتطوير المحتوى بما يتناسب مع البيئة الثقافية للدولة المضيفة.

المادة (4): المعلمين

👩‍🏫 **يتم تعيين معلمين مصريين معتمدين من وزارة التربية والتعليم لتدريس المناهج، مع إمكانية الاستعانة بـ معلمين محليين بعد تدريبهم وفقًا للمعايير المصرية.**

المادة (5): الشهادات الأكاديمية

🎓 **تُمنح شهادات تعليمية معتمدة من وزارة التربية والتعليم لجميع الطلاب الذين يكملون دراستهم في المدارس المصرية بالخارج.**

المادة (6): التفاعل مع أولياء الأمور

👯 **تتيح المدارس المصرية بالخارج لأولياء الأمور متابعة تقدم أبنائهم الدراسي من خلال تقارير دورية تحتوي على تقييمات الأداء والتقدم الدراسي.**

المادة (7): التحديث المستمر للمناهج

🔄 **تلتزم وزارة التربية والتعليم بتحديث المناهج الدراسية في المدارس المصرية بالخارج بشكل مستمر لضمان مواكبتها للتطورات التعليمية.**

المادة (8): النشر والتنفيذ

📩 **يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره، وتُصدر اللوائح التنفيذية خلال 60يومًا من تاريخ العمل به.**

✅ **السند الدستوري:**

- **المادة :(19) توفير تعليم وطني شامل**
- **المادة :(80) حق الطفل في هوية وطنية**

📊 **الأثر المتوقع:**

- **إنشاء مدارس وطنية جديدة بدول ذات كثافة جالية (السعودية، الكويت، الإمارات، ماليزيا)**
- **تقليل العبء المالي على الأسر**

💰 **التكلفة التقديرية: (بناءً على تقديرات عام 2025)**

- **تأسيس مدرسة حكومية واحدة بالخارج 50 – 35 :مليون جنيه (حسب الموقع والتجهيزات)**
- **الفصول الافتراضية أقل تكلفة ويمكن البدء بها فورًا**

🌍 مدى الحاجة الاجتماعية والتقنية:

- شكاوى متكررة من أولياء الأمور بشأن التكلفة أو الهوية
- فرص شراكة مع مدارس دولية قائمة

📍 نموذج واقعي للتطبيق 🏫

🇲🇾 في "كوالالمبور – ماليزيا":

الأطفال المصريين كانوا يدرسون في مدارس أجنبية غالية.

بعد صدور القانون، تم إنشاء مدرسة مصرية معتمدة، تدرّس المناهج الوطنية.

🎯 أثر التطبيق:

- التعليم أصبح مصري.
- الانتماء الوطني أصبح أقوى.

ما يحتاجه قانون إنشاء مدارس مصرية بالخارج لتطبيقه:

- 🌍 التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لتوفير مناهج مصرية معتمدة تناسب الطلاب في الخارج.
- 📄 تعديل اللائحة التنفيذية لضمان توزيع المدارس بشكل عادل في الدول التي تحتوي على أعداد كبيرة من المصريين.

📜 تمكين المصريين بالخارج: تعديلات تشريعية شاملة 📜

⚖️ تعزيز حقوق وتمثيل المصريين بالخارج ⚖️

✍️ ⚖️ التعديل للمقترح الأول ⚖️ ✍️

✍️ 🏛️ ⚖️ 📘 تعديل قانون مجلس النواب (قانون رقم 46 لسنة 2014) 📘 ⚖️ 🏛️ ✍️

✍️ نص التعديل المقترح:

المادة الأولى: تخصيص المقاعد للمصريين بالخارج

🎯 يُخصص ما لا يقل عن اثنين وثلاثين (32) مقعدًا من مقاعد مجلس النواب لتمثيل المصريين المقيمين بالخارج .يتم انتخابهم وفقًا لنظام دوائر خارجية مستقلة .يُحدد القانون تقسيم هذه الدوائر وعددها وطريقة الانتخاب بها.

ويجوز زيادة هذا العدد بقرار من الهيئة الوطنية للانتخابات، بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، وذلك بناءً على التعداد الفعلي للجاليات المصرية في الخارج، مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل.

المادة الثانية: استقلالية دوائر المصريين بالخارج

🔵 تُعتبر دوائر المصريين بالخارج مستقلة بذاتها، ولا يجوز دمجها ضمن أي قائمة انتخابية داخلية .كما لا يجوز اختزال تمثيلها ضمن أي بند نسبي آخر، بما يضمن تمثيلًا مباشرًا وعادلًا.

المادة الثالثة: إنشاء لجنة شؤون المصريين بالخارج

🏛️ يُنشأ بمجلس النواب لجنة نوعية دائمة تحت مسمى:

"لجنة شؤون المصريين بالخارج"

تختص بما يلي:

- **دراسة ومناقشة مشروعات القوانين والسياسات العامة المتعلقة بالمصريين بالخارج.**
- **الرقابة على أداء البعثات القنصلية والدبلوماسية المصرية.**
- **التواصل مع الجاليات المصرية ومتابعة قضاياهم واحتياجاتهم.**

المادة الرابعة: التقرير نصف السنوي للجنة

📊 تلتزم لجنة شؤون المصريين بالخارج برفع تقرير نصف سنوي إلى الجلسة العامة لمجلس النواب، يتضمن:

- **تقييم شامل لأداء البعثات القنصلية بالخارج.**
- **مطالب وشكاوى الجاليات المصرية.**
- **مدى استجابة الجهات التنفيذية المعنية لهذه المطالب.**
- **التوصيات المقترحة من اللجنة.**

🎯 الهدف من التعديل 🎯

- ضمان تمثيل فعلي ودائم للمصريين المقيمين بالخارج في السلطة التشريعية.
- ربط الجاليات المصرية بـ المؤسسات البرلمانية من خلال أداة مؤسسية مستمرة.

💡 الدافع التشريعي 💡

- الانتقال من مرحلة التمثيل الرمزي إلى التمثيل الفعلي والوظيفي.
- تفعيل دور الجاليات المصرية كقوة داعمة للوطن تشريعيًا ورقابيًا.

ما يحتاجه تعديل قانون مجلس النواب لتطبيقه:

- 👥 موافقة البرلمان لتخصيص مقاعد للمصريين بالخارج مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل، بما يتماشى مع المادة 87 من الدستور.
- 📊 إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وفقًا لعدد المصريين في الخارج.

✍️ ⚖️ التعديل للمقترح الثاني ⚖️ ✍️

✍️ 🏛️ ⚖️ 📘 تعديل القوانين المنظمة للانتخابات 📘 ⚖️ 🏛️ ✍️

✍️ نص التعديل المقترح:

المادة الأولى:

🗳️ تُتيح الهيئة الوطنية للانتخابات للمصريين المقيمين بالخارج ممارسة حقهم في التصويت عبر منصة إلكترونية وطنية مؤمنة، يتم تطويرها وتشغيلها تحت إشراف الهيئة، وبالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة الاتصالات.
ويجوز التصويت بالحضور الفعلي داخل مقار السفارات أو القنصليات المعتمدة، في الحالات التي لا تتوفر فيها ظروف تقنية مناسبة.

المادة الثانية:

🔎 تُنشأ قاعدة بيانات انتخابية مستقلة للمصريين المقيمين بالخارج، يتم تحديثها بشكل دوري من خلال الربط الإلكتروني بين الهيئة الوطنية للانتخابات ووزارة الخارجية، وذلك استنادًا إلى البيانات الواردة من السفارات والقنصليات.

المادة الثانية:

🔐 تلتزم المنصة الإلكترونية الوطنية المخصصة للتصويت الإلكتروني بضمان سرية بيانات الناخبين وتأمينها وفقًا لأعلى المعايير التقنية، بما يتفق مع أحكام المادة 31 من الدستور المصري، والتي تكفل أمن المعلومات والبيانات الشخصية للمواطنين.

المادة الثالثة:

🏢 يتم ربط كل ناخب من المصريين المقيمين بالخارج بـ دائرة انتخابية خارجية مستقلة، يتم تحديدها وفقًا لمحل الإقامة المسجل لدى القنصلية أو السفارة المصرية المختصة.

المادة الرابعة:

📊 تلتزم الهيئة الوطنية للانتخابات بإصدار تقرير سنوي علني يتضمن:

- نسب مشاركة المصريين في الخارج في الانتخابات المختلفة.
- المعوقات والتحديات التي واجهت عملية التصويت.
- التوصيات المقترحة لتحسين الأداء.

ويتم نشر التقرير على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة.

🎯 الهدف من التعديل 🎯

- **تيسير مشاركة المصريين بالخارج في الحياة السياسية والانتخابية.**
- **تعزيز الشفافية والثقة في منظومة الانتخابات.**
- **إلغاء الحواجز الجغرافية والتقنية أمام ممارسة الحق الانتخابي.**

💡 الدافع التشريعي 💡

- **التغلب على صعوبات التصويت اليدوي في ظل تباعد المسافات وقلة المقرات القنصلية.**
- **استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في خدمة الديمقراطية ورفع نسب المشاركة.**

ما يحتاجه تعديل القوانين المنظمة للانتخابات لتطبيقه:

- 💻 **تعديل قانون الانتخابات ليشمل التصويت الإلكتروني للمصريين بالخارج، مع** 🔒 **توفير ضمانات حماية البيانات وفقًا لـ المادة 31 من الدستور.**
- 🗓️ **موافقة الهيئة الوطنية للانتخابات على المنصة الإلكترونية الجديدة.**

✍️⚖️ التعديل للمقترح الثالث ⚖️✍️

✍️🏛️⚖️📘 تعديل قانون الاستثمار (قانون رقم 72 لسنة 2017) 📘⚖️🏛️✍️

✍️ نص التعديل المقترح:

المادة الأولى:

يُضاف إلى الباب الرابع من قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 فصل جديد بعنوان" استثمار المصريين بالخارج"، يتضمن المواد التالية:

المادة (1): الحوافز

🧨 يتمتع المصريون العائدون من الخارج والراغبون في الاستثمار داخل جمهورية مصر العربية بالحوافز التالية:

1. إعفاءات ضريبية وجمركية جزئية أو كلية على المعدات والآلات اللازمة للمشروعات، وفقًا للضوابط التي تُحددها اللائحة التنفيذية.
2. معاملة تفضيلية في إجراءات التراخيص والتأسيس.
3. إعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة ثلاث سنوات للمشروعات التي تبدأ خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا التعديل.

المادة (2): التأسيس الإلكتروني

🖥️ يُسمح للمصريين المقيمين بالخارج بتأسيس شركاتهم إلكترونيًا بالكامل، دون الحاجة للحضور الفعلي داخل مصر، وذلك عبر بوابة رقمية رسمية تُشرف عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

المادة (3): النافذة الموحدة

🏢 تُنشأ نافذة إلكترونية موحدة داخل الهيئة العامة للاستثمار، مخصصة لخدمة المستثمرين من المصريين بالخارج، وتقدم الدعم الفني والقانوني والإجرائي اللازم لهم.

المادة (4): تحويل الأرباح وحقوق التملك

💼 يُكفل للمصريين بالخارج:

1. الحق الكامل في تحويل الأرباح إلى الخارج دون قيود.
2. التملك الكامل للمشروعات الاستثمارية بنسبة 100%، أسوة بالمستثمر المحلي، دون شرط وجود شريك داخلي.

المادة (5): تخصيص الأراضي

🏞️ تمنح أولوية في تخصيص الأراضي الصناعية أو الزراعية أو الخدمية للمصريين بالخارج الراغبين في إقامة مشروعات، وفقًا للقواعد المنظمة داخل هيئات التنمية المختلفة، مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص.

المادة (6): الصندوق الاستثماري للمصريين بالخارج

💰 يُنشأ صندوق استثماري قومي تحت مسمى:

"الصندوق الوطني لاستثمار المصريين بالخارج"

ويخضع لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، ويهدف إلى:

- تجميع مدخرات واستثمارات المصريين بالخارج.
- توجيهها نحو أدوات استثمارية وطنية منخفضة المخاطر.
- توفير عائد مضمون مع آليات استرداد مرنة.
- فتح المجال للمشاركة الجماعية لمن لا يملكون قدرة تأسيس مشروع خاص.

🎯 الهدف من التعديل 🎯

- **تعزيز مساهمة المصريين بالخارج في الاقتصاد القومي من خلال أدوات قانونية وآمنة.**
- **استثمار مدخرات المصريين بالخارج في مشروعات وطنية منتجة ومستقرة.**

💡 الدافع التشريعي 💡

- **تقديم مسار رسمي وآمن لمن يرغب في تحويل أمواله من الخارج إلى الداخل دون معوقات.**
- **تمكين كل مصري بالخارج، سواء كان مستثمرًا كبيرًا أو محدود الإمكانيات، من أن يكون شريكًا في تنمية وطنه.**

ما يحتاجه تعديل قانون الاستثمار لدعم المصريين بالخارج لتطبيقه:

- **📈 مراجعة التشريعات الضريبية لضمان تقديم الحوافز للمصريين العائدين من الخارج، مع مراعاة عدم تمييزهم عن المستثمرين المحليين.**
- **🖥️ التنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار لضمان أن الإجراءات سلسة وسريعة.**

✍️ ⚖️ التعديل للمقترح الرابع ⚖️ ✍️

✍️ 🏛️ ⚖️ 📘 تعديل قانون الخدمة المدنية (قانون رقم 81 لسنة 2016) 📘 ⚖️ 🏛️ ✍️

✍️ نص التعديل المقترح:

المادة الأولى:

➡️SOON يُلزم موظفو البعثات القنصلية والسفارات المصرية بالخارج بالانتهاء من تقديم الخدمات والمعاملات القنصلية للمواطنين خلال سبعة أيام عمل كحد أقصى من تاريخ استلام الطلب مستوفيًا.
ويُعد التأخير غير المبرر، أو سوء المعاملة المتكرر، مخالفة إدارية جسيمة تستوجب التحقيق، وتُطبق بشأنها الجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية.

المادة الثانية:

📄 تُجرى عملية تقييم سنوي شاملة لأداء موظفي البعثات القنصلية بالخارج، على أن تشمل:

1. **عدد المعاملات المنجزة خلال العام.**
2. **نتائج استبيانات رضا المواطنين المصريين بالخارج.**
3. **حجم الشكاوى المقدمة ومدى التعامل معها.**
4. **مدى الالتزام بالمهل الزمنية المحددة قانونًا.**

ويتم اعتماد النتائج من وزارة الخارجية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المادة الثالثة:

🌟 يُكرم الموظف الأعلى تقييمًا في كل بعثة دبلوماسية أو قنصلية وفقًا للتقرير السنوي المشار إليه، ويُمنح:

1. **حافز مالي رمزي يُحدد بقرار من وزير الخارجية.**
2. **شهادة تقدير رسمية.**
3. **نشر اسمه وصورته في الصفحة الرسمية للسفارة أو القنصلية.**

🎯 الهدف من التعديل 🎯

- **الارتقاء بمستوى الخدمات القنصلية المقدمة للمصريين بالخارج.**
- **تعزيز مبدأ الكفاءة والانضباط الوظيفي داخل البعثات.**

💡 الدافع التشريعي 💡

- **التحفيز الإيجابي يؤدي إلى سلوك مهني راقٍ.**
- **تحسين صورة الدولة في الخارج من خلال موظفيها.**
- **المواطن المصري بالخارج يستحق معاملة كريمة، و إجراءات سريعة ومحترمة.**

ما يحتاجه تعديل قانون الخدمة المدنية لتحسين أداء البعثات لتطبيقه:

- 👨‍💼 تدريب موظفي البعثات القنصلية على تقديم خدمات فعّالة وسريعة للمصريين في الخارج، مع تحديد 📊 مقاييس أداء واضحة.

✍️⚖️ التعديل للمقترح الخامس ⚖️✍️

✍️🏛️⚖️📘 تعديل اللائحة التنفيذية لوزارة الخارجية 📘⚖️🏛️✍️

✍️ نص التعديل المقترح:

المادة الأولى:

🚪 تُنشأ داخل كل بعثة دبلوماسية أو قنصلية لجمهورية مصر العربية بالخارج "وحدة خدمة المصريين بالخارج"، تختص بما يلي:

1. استقبال الشكاوى والطلبات والاستفسارات إلكترونيًا من المواطنين المصريين.
2. الرد على جميع الطلبات خلال مدة لا تتجاوز خمسة (5) أيام عمل.
3. رفع تقرير شهري مفصل إلى ديوان عام وزارة الخارجية، يُرسل نسخة منه إلى لجنة شؤون المصريين بالخارج بمجلس النواب.

المادة الثانية:

📶 تُفعل وزارة الخارجية منصة إلكترونية موحدة ترتبط بجميع السفارات والقنصليات المصرية، وتتضمن:

- تسجيل الطلبات إلكترونيًا.
- تتبع مراحل الخدمة .(tracking)
- تنبيهات فورية للمواطن بشأن الحالة أو الطلب.
- توثيق الردود للرجوع إليها إداريًا ورقابيًا.

المادة الثالثة:

🪖 تُلزم البعثات المصرية في الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة من الجاليات بتخصيص موظفين ناطقين بلهجات أو لغات الجالية، سواء من أبناء الجالية أو موظفين مدربين، لتقريب المسافة الثقافية وتيسير التواصل الفعال.

المادة الرابعة:

📢 تلتزم كل بعثة بتفعيل:

- خط ساخن مباشر للمواطنين يعمل خلال ساعات العمل الرسمية.

•خدمة رسائل واتساب رسمية لتلقي الاستفسارات السريعة والمساعدة العاجلة. ويُعلن الرقم الرسمي على الموقع الإلكتروني الخاص بالبعثة.

🎯 الهدف من التعديل 🎯

•بناء نموذج خدمي عصري ومتطور لخدمة المصريين بالخارج.
•تسريع الاستجابة وتعزيز التواصل المؤسسي الفعّال.
•تحسين صورة الدولة في الخارج وزيادة ثقة المواطنين في مؤسساتها.

💡 الدافع التنظيمي 💡

•تجاوز البيروقراطية البالية.
•التعامل الإنساني والذكي مع الجاليات.
•الجالية لا يجب أن تنتظر أسابيع من أجل استجابة بسيطة.

ما يحتاجه تعديل اللائحة التنفيذية لوزارة الخارجية لتطبيقه:

- 🔧 تطوير الآليات الإدارية داخل وزارة الخارجية لتسهيل الإجراءات، وضمان 🟦 تواصل فعّال مع المصريين في الخارج.

دي مش مجرد قوانين... دي جسر حقيقي بيربط الدولة بأولادها اللي في الخارج. قوانين بتحوّل الاغتراب من غُربة لعزوة، ومن الشكوى للمشاركة، ومن الغياب للتأثير.

المصري اللي في الخارج مش بعيد... ده في قلب الوطن، وبصوته هيبني معانا.

" وإن كنتَ ممّن بيدهم القرار... فاجعل صوت المصري بالخارج حاضرًا، لا غائبًا".

هاني شنوده

مرشح المصريين بالخارج

الولايات المتحدة الأمريكية

كاليفورنيا – لوس انجلوس

(747)232-4883
Hanyshenoda1@gmail.com